الشرطة المجتمعية

عبد المحسن محمد الرشود

أخذتني الأقدار عندما كنت طالباً في لندن لزيارة باريس ومنها أزور قريباً لي في «ريو» الفرنسية..

ولسوء الحظ وصلت إلى باريس من لندن بالقطار المائي.. ووجدت إضراباً منعني من الحصول على تاكسي، أو باص ليأخذني إلى محطة أخرى تبعد عن «واترلو» الفرنسية وكان يوماً مطيراً وبيدي حقيبتان وعندما يئست من التاكسي وخلافه أوقفت شرطياً فرنسياً يمتطي دباباً، وقلت له ما واجهني من صعوبات وهو يعلم بوضع الإضراب في المدينة وحددت له المحطة التي أريدها للوصول إلى «ريو».. فكان متعاوناً وأردفني خلفه وحقائبي حتى أوصلني إلى المحطة.. منهياً مشكلتي في البحث عن وسيلة نقل وفكرت ساعتها هل طلب السعوديون من رجال الأمن المساعدة في مثل هذا الأمر ولم يستجيبوا؟؟

بالنسبة لي لم أطلب أية خدمة من رجل أمن ما لم تكن هناك مشكلة أمنية.. ذلك أنني أرى أن لدى رجل الأمن ما هو أهم من المساعدات الشخصية والمبادرات الإنسانية كإيصال المواطن إلى محطة معينة أو مكان أو «أية فزعة».

وأظن أن كثيراً من السعوديين والمقيمين يتورعون عن طلب مساعدات فردية شخصية غير أمنية من رجل الأمن.. والسؤال لماذا أطلب المساعدة من رجل مرور على دباب فرنسي لإيصالي إلى وجهتي، وأمتنع عن طلب الشيء نفسه من رجل أمن سعودي يشترك معي حضارياً وثقافياً ودينياً واجتماعياً ونسقياً!!

إنه العرف لدينا والخوف – الذي لا مبرر له – والتورع من اعتبار رجل الأمن محافظاً على الأمن بالدرجة الأولى ومن سوء العلاقة بين المواطن ورجل الأمن فيما مضى من الزمن وهذا ما أكده مساعد مدير الأمن العام للتخطيط والتطوير «بوجود جفاء في العلاقات التي تربط بين رجال الأمن وعامة الجمهور.. كانت مسيطرة على المشهد المجتمعي منذ فترة من الزمن إلا أن الأحداث الإرهابية التي ضربت السعودية منذ 12 مايو 2003 ساهمت في إزالة هذه الفجوة».

«الوطن» الاثنين 5 محرم 1429 العدد 2663 «ص7» ذلك عندما أعلن مدير الأمن العام الفريق سعيد بن عبدالله القحطاني ومساعده لشؤون التخطيط والتطوير اللواء سعد الخليوي عن تطبيق نظام الشرطة المجتمعية في المملكة وآلية تنفيذه، وضوابط آلية التعاون مع المواطنين والمقيمين لضبط الأمن في الأحياء والتجمعات السكنية.

ولا شك أن هذا النظام خطوة تهدف إلى إرساء دعائم العلاقة بين رجال الشرطة وبين مؤسسات المجتمع الأخرى وخاصة الأسرة.. ومما يسر الخاطر أن هذا النظام سيعمل على افتتاح مركز للشرطة المجتمعية في كل حي سكني، أو تجمع سكاني لحفظ الأمن مع السكان في مختلف الأحياء.

إن المشاركة الاجتماعية، ضرورة حتمية في عصرنا الحاضر.. ممثلة في مراكز الأحياء، وأندية الشباب، ومؤسسات المجتمع المدني، وفي الإدارة المحلية، وفي التنمية وفي صناعة حي، ومدينة جماعية شاملة لكل متطلبات العصر.. ولكن يلاحظ أن وزارة الداخلية سباقة في إشراك المجتمع المدني ليشارك في صناعة حيه وحارته.. ألم يقل الأمير نايف «المواطن رجل الأمن الأول».

هذا النظام يدعم العمل الاجتماعي في جهاز الشرطة ويحسن العلاقة الاجتماعية بين الشرطة والناس، ويفعل دور الأسرة في الوقاية من الجريمة، والانحراف والاتجاه إلى الإصلاح والقضاء على مسببات الخوف من رجل الشرطة.. بل إن هذه المراكز ستكون وسيلة بناء لإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والأسرية، والمشاكل الفردية والصراعات، وتكوين أصدقاء للشرطة، وبدء العمل التطوعي والقيم الإيجابية في المجتمع والاندماج الاجتماعي للمسؤولية الأمنية.. غير أن ذلك يتطلب تعاوننا نحن كمواطنين، وتجاوبنا مع طموحات الأمن العام لإسباغ روح الأمن على هذه البلاد.. وإعلام المواطنين بالفكرة والآليات التي ستنفذ وما هو مطلوب من المواطن فعله لينجح هذا المشروع وترتيب حملة إعلامية لتفعيل «الشرطة المجتمعية» وتنفيذها على أرض الواقع والبدء في خلق علاقة صداقة مع رجال الأمن السعوديين.

أعلم أن هذا النظام معمول به في الدول التي سبقتنا حضارة ومنذ زمن بعيد.. غير أنا سوف نبدأ في آليات ما انتهى إليه الآخرون ونحن نملك من وسائل الاتصال والتنفيذ ما يجعل المشروع مضمون النجاح.. بإذن الله.. والسؤال أين مبادرات الوزارات الأخرى والجهات المسؤولة – ولها علاقة مع المواطن – من هكذا مبادرات.. القضية الأم: إشراك المجتمع في صنع قرارات الأمن والتنمية والإبداع.

عن / صحيفة «الرياض» السعودية

اقتصاديون يشيدون بحصول البحرين على المركز الأول عربيا في مجال الحرية الاقتصادية

المنامة / بنا

أشاد خبراء اقتصاديون بحرينيون بالترتيب المتقدم الذى أحرزته مملكة البحرين باحتلالها المركز الأول عربيا والتاسع عشر على مستوى العالم فيما يخص الحرية الاقتصادية وفقا للتقرير السنوى الذى اعد من قبل مؤسسة / هيريتج فاونديشن / وصحيفة / وول ستريت جورنال / الاميركيتين وتقدمها 20 مرتبة مقارنة مع العام 2007 عندما حلت فى المرتبة ال 39 عالميا وقالوا ان هذا التقدم يعود الى ما احرزتة المملكة من تطور ملموس لتحرير سوق الاتصالات واستقطاب الاستثمارات الاجنبية وخصخصة بعض المشروعات الحيوية وعدم اعتمادها على النفط كمصدر وحيد للدخل القومى فضلا عن تميز اقتصادها بالثبات والاستقرار والبناء والتشريعات المتطورة.

وأرجع الخبير الاقتصادي الدكتور جاسم حسين تفوق مملكة البحرين فى مجال الحرية الاقتصادية الى عدة أسباب هى تحرير سوق الاتصالات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية مدللا على ذلك بمشروعى خصخصة محطة الحد ومحطة العزل بالاضافة الى تمكنها من تذليل الصعاب أمام المستثمرين الاجانب.

واضاف الدكتور جاسم حسين ان احتلال البحرين للمركز ال 19 عالميا فى دليل 2008 مقارنة باحتلالها للمركز ال 39 عالميا فى دليل عام 2007م يؤكد على مضى البحرين قدما فى مجال الاصلاحات وتفوقها على نظيراتها من الدول الخليجية والعربية وقد كانت اقرب دولة لها من حيث الترتيب هى دولة الكويت التى احتلت المركز ال 39 للعام الحالى.

وأوضح ان المجال مفتوح أمام مملكة البحرين لتعزيز مكانتها الاقتصادية على مستوى العالم فى حال نجاح مشروع اصلاح سوق العمل واستكمال تنفيذ برنامجه.

فى حين أكد الخبير الاقتصادى الدكتور احمد اليوشع ان ما مكن مملكة البحرين من الوصول الى هذا الترتيب العالمى المتقدم يرجع الى طبيعة وثبات سياسة مملكة البحرين التى تنتهج منهج الانفتاح على الاقتصاد العالمى بالاضافة الى ايمانها بضرورة تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط فقط كمصدر من مصادر الدخل القومى.

واشار اليوشع الى ان موقع البحرين الجغرافى ساعدها بشكل كبير فى تحقيق الانجازات فى المجال الاقتصادى نظرا لما تتمتع به من موقع مهم وموءثر فى وسط الخليج العربى.

من جانبه أكد المستشار الاقتصادى حسين المهدى ان مملكة البحرين تتميز بوضع اقتصادى متين ورصين بسبب استقرار وثبات خطوات الانفتاح وتطوير التشريعات القانونية الاقتصادية موضحا ان هذا الوضع مكنها من احتلال هذا المركز المتقدم فى مستوى الحرية الاقتصادية على مستوى العالم .

واشار المهدى الى ان مؤسسة / هيريتج فاونديشن / لها ثقلها على مستوى العالم ومشهوره بجودة تصنيفاتها الاقتصادية نظرا لمراعاتها جميع معايير الكفاءة الاقتصادية.

يذكر ان تقرير مؤسسة / هيريتج فاونديشن / يصنف اقتصاد البحرين على انه واحد من أكثر اقتصاديات العالم العربى حرية وذلك بعد أن حقق نسبة 72ر2 بالمائة فى مجال الحرية الاقتصادية وسجلت البحرين تقدما عن السنة الماضية بنقطة واحدة بالمائة وأرجعت المؤسسة هذا التقدم الى التحسن الحاصل فى المناخ الاستثمارى واعتبرت اقتصاد البحرين مثاليا فى العديد من النواحى مثل الضرائب والحرية المصرفية كما تربعت البحرين هذا الموقع المتقدم نتيجة لاقتصادها المتحرر جدا بالنسبة للشرق الاوسط حيث تفوق درجات حريته المعدلات العالمية فى عشرة نقاط من عوامل الحرية الاقتصادية.

واشار التقرير الى ان البحرين تميزت عالميا بتسجيل معدلا مرتفعا من الحرية خصوصا على مستوى الاعمال والمال والضرائب واعفاء الشركات من ضرائب الدخل فى كل الانشطة الصناعية باستثناء النفط مما أعطى البحرين أفضلية تنافسية على المستوى العالمى .

كما اشار الى أن البحرين تتمتع بنظام مصرفى ومالى ممتاز ونظام تشريعات غير معقد فضلا عن انها لا تضع حواجز كثيرة امام تدفق الاستثمارات الاجنبية.

ويذكر ان تقرير مؤسسة / هيريتج فاونديشن / يصدر سنويا ويعد تقريرها الاخير هو التقرير الرابع عشر الذى تصدره المؤسسة على التوالى وهو عبارة عن جهد مشترك بين المؤسسة وصحيفة / وول ستريت جورنال / ويصنف البلدان بناء على عدة متغيرات اقتصادية خاصة بمؤشر الحرية وهى تشكيل المؤسسات التجارية والتجارة الدولية والسياسة النقدية مثل الضرائب والتدخل الحكومى والسياسية المالية مثل التضخم والاستثمارات الاجنبية والنظام المصرفى والتمويل وقوانين الملكية والفساد وتوظيف وتسريح العمالة.

11.4 مليار درهم فائض الموازنة العامة لإمارة دبي في العام 2008

ابوظبي / وام :

اصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء رعاه الله بصفته حاكما لامارة دبي القرار رقم 8 لسنة 2007 بشأن الموازنة العامة لامارة دبي للعام المالي 2008 والتي يتوقع لها تحقيق فائض يبلغ 4ر11 مليار درهم مقارنة بفائض بلغ 1ر5 مليار درهم للعام الماضي 2007 حيث بلغ اجمالي تقديرات الايرادات المتوقعة للعام المالي 2008 نحو 135 مليار درهم بينما بلغت تقديرات الانفاق المخطط 6ر123 مليار درهم.

وحققت امارة دبي نجاحا ملحوظا في رفع معدل انتاج القطاعات غير النفطية من خلال مواصلة الجهود الهادفة لتوسيع القاعدة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل للامارة.

ويتضح من التقرير المالي ان مساهمة قطاع النفط في اجمالي الدخل المتوقع للامارة للعام المالي 2008 لا تتعدى نسبة 4 بالمائة وكانت بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الموازنة العامة للامارة 21 بالمائة بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الاقتصادي 79 بالمائة.

كما اصدر سموه القانون رقم /29/ لسنة 2007 بشأن اصدار الموازنة العامة لدوائر حكومة دبي لسنة 2008 والتي بلغت 5ر26 مليار درهم توزعت فيها النفقات على محاور الخطة الاستراتيجية حيث شكلت الرواتب والاجور نسبة 28 بالمائة فيما شكلت المصروفات العمومية والادارية نسبة 32 بالمائة اما المصروفات الرأسمالية والمشروعات الانمائية والبنية التحية فقد شكلت نسبة 40 بالمائة من تلك النفقات.

وفيما يتعلق بموازنة القطاع الحكومي فقد تبنت حكومة دبي قواعد اساسية للسياسة المالية كان من شأنها تخصيص الايرادات المتكررة لتمويل المصروفات المتكررة وقد اثرت تلك السياسات المالية بشكل اساسي على الميزانية العامة ودعمتها بشكل ايجابي ومن تلك القواعد عدم استخدام ايرادات النفط الا لتمويل المشروعات الانمائية الاستثمارية وعدم السماح للمصروفات بقيادة الايرادات عند اعداد موازنة العام المالي 2008 ونتج عن تحديد الانفاق بناء على الايرادات المتوقعة اطلاق الحكومة لسقف انفاق محدد لاول مرة على المستويين المحلي والاقليمي الامر الذي ادى لخروج موازنة القطاع الحكومي بمجمل نفقات تساوي توقعات الايرادات.

وقال سعادة احمد بن بيات الامين العام للمجلس التنفيذي ان اعتماد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي للموازنة العامة المجمعة لامارة دبي للعام المالي 2008 جاء ليعكس ادراك حكومة دبي لدورها الرئيسي في تحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

واضاف / سعيا لتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لابناء الامارة والمقيمين والسير قدما في مسار التميز الاقتصادي ارتكزت خطة دبي الاستراتيجية على خسمة محاور هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبنية التحتية والاراضي والبيئة والامن والعدل والسلامة والتميز الحكومي لذلك تأتي الملامح الرئيسية للموازنة لتحقق التناغم المطلوب بين التوجهات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية للامارة / .

واكد ان حكومة دبي تعمل بشكل دائم على تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لاستمرار انطلاق الامارة نحو تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ونمو الانتاجية كما جاء في خطة دبي الاستراتيجية.

وقال ان الموازنة العامة للامارة جاءت لتوفير البنية الملائمة التي تضمن دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعمل على رفع كفاءة اليات السوق وخلق عدة اوجه من الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص وتعزيز المبادرات الحكومية الخلاقة لتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية.

واشار الى الاهتمام الكبير الذي يوليه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم بأفراد المجتمع من خلال تأكيده على ضرورة ان تسير التنمية الاقتصادية جنبا الى جنب مع التنمية الاجتماعية ايمانا من سموه بأن الانسان هو الثروة الحقيقة لهذا الوطن.

من جانبه اكد سعادة سامي ظاعن القمزي مدير عام دائرة المالية ان موازنة عام 2008 تعكس الابعاد الجديدة التي تميز الاهتمام بمشروعات البنية التحتية في السنوات الاخيرة حيث لم يعد الهدف الاساسي لتلك المشروعات هو مجرد توفير الخدمات الاساسية بل تعدى ذلك الى توفير تلك الخدمات وفق افضل المعايير العالمية بما يساهم في الارتقاء بجودة ورفاهية الحياة للافراد والمؤسسات.

وقال القمزي / يتضح ذلك التوجه بشكل اكبر من خلال الاهداف والمواصفات التي تقوم عليها وتطبقها مشروعات دبي العملاقة سواء السكنية منها او الترفيهية او الاقتصادية مثل مشروع قطاع دبي ومطار ال مكتوم الدولي / .

واشار الى ان دائرة المالية تعمل بالتعاون مع المجلس التنفيذي لحكومة دبي على تنفيذ خطة طموحة للاصلاح المالية ترتكز على ثلاثة عناصر اولها هو وضع اطار عام للسياسة المالية لمواجهة التحديات على المستويين الاقتصادي والمالي لتحقيق المساهمة الفعالة في خطة دبي الاستراتيجية وثانيها هو تطوير الموازنة العامة بصفتها الادارة الرئيسية لتنفيذ السياسة المالية للامارة.

وقال / بدأت دائرة المالية بشكل فعلي خطة مدروسة للتحول من موازنة البنود / الكلاسيكية / الى موازنة الاداء المبنية على برامج وضع لها نموذج خاص بامارة دبي يراعي الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للامارة / .

واضاف / اما العنصر الثالث فهو التطوير المحاسبي الذي يأتي تماشيا مع التطورات العالمية في هذا المجال ولمواكبة تنامي حجم العمل الحكومي وتم في اطار ذلك العمل في مجالين هما التحول من النظام المحاسبي / النقدي / الى نظام الاستحقاق / .

وتابع ان ذلك سيؤدي الى تغيير ثقافة العمل واساليب الاداء وتطبيق مبدأ الشفافية في العمل الحكومي وسهولة تدفق المعلومات وزيادة التواصل بين الجهات الحكومية المختلفة كما تم اجراء التعديلات القانونية اللازمة والعمل على تاسيس المعايير المحاسبية الخاصة بالحكومة في ضوء معايير المحاسبة الدولية العامة وكذلك الخاصة بالقطاع الحكومي.

مدينة المعرفة الاقتصادية السعودية توقع اتفاقيات انطلاق الأعمال الإنشائية

الرياض / واس :

أنهت الشركات المطورة لمدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة ومن ضمنها مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي كل الاتفاقيات الرئيسية الخاصة بمدينة المعرفة إلى جانب استكمال جميع الإجراءات القانونية لوضع الشركة المطورة لمدينة المعرفة الاقتصادية استعداداً لتأسيس شركة مساهمة سوف تطرح للاكتتاب العام بعد أن تم أخذ موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى.

ووقع الاتفاقيات كل من معالي وزير الثقافة والإعلام نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي الأستاذ إياد بن أمين مدني، ومعالي المهندس عادل بن محمد فقيه أمين محافظة جدة ورئيس مجلس إدارة مجموعة صافولا التي تمثل الشركات المشاركة في تحالف تطوير مدينة المعرفة الاقتصادية في مقر الهيئة العامة للاستثمار بحضور معالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار الأستاذ عمرو بن عبدالله الدباغ وعدد من المسؤولين في الهيئة العامة للاستثمار والشركات المطورة للمدينة.

وفي بداية الحفل ألقى معالي وزير الثقافة والإعلام كلمة قال فيها / / إن هذا اليوم يوم هام لمؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي، وفي ظني فهو يمثل صيغة رائدة في التعاون بين قطاعات مختلفة، وفي هذه الحالة القطاع الخاص وشركاته الكبرى وقطاع يمثل واحدا من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية ذات البعد التنموي الاجتماعي وهي مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي، إضافة إلى الهيئة العامة للاستثمار، حيث ترجمت هذه العلاقة في مشروع مدينة اقتصادية ترعاها الهيئة العامة للاستثمار، وفي الحقيقة فإن هذه الصيغة جديدة لكنها تمثل افقا جديدا / / .

وأضاف معاليه / / إن مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للاسكان التنموي مؤسسة أنشأها خادم الحرمين الشريفين للتوجه إلى أصحاب الاحتياجات الأكثر الحاحا للسكن في مختلف مناطق المملكة، ولها بعد يختلف عن بقية المؤسسات التي ترعى مثل هذه المشاريع وهو البعد التنموي بمعنى ان علاقة المستفيدين من مشاريع هذه المؤسسة هي علاقة مستمرة تهدف إلى تنمية مهاراتهم وقدراتهم والارتقاء بوعيهم ومن ثم تمكنهم بإذن الله من أن يكونوا أكثر قدرة على الاسهاب والاستفادة من مسيرة التنمية الاقتصادية التي تشهدها المملكة / / .

وقال معاليه / / إنه كانت هناك هبة من خادم الحرمين الشريفين بدأت المؤسسة بها أعمالها هبة بالف مليون ريال ثم تفضل حفظه الله بأن وهب المؤسسة ايضا الارض التي يملكها في المدينة المنورة وهي ارض ذات موقع استراتيجي .. ستدخل المؤسسة بها شريكا في هذا المشروع / / .

وتابع معاليه / / نأمل بإذن الله انه بحكم وزن وقدرات وتجربة وخبرة الشركات التي دخلت شريكا في هذا المشروع وبحكم ان هذا المشروع واحد من مشاريع الهيئة العامة للاستثمار كمدينة اقتصادية ان تكون فرص النجاح بحول الله كبيرة وستنسحب لاحقا على قدرة المؤسسات على ان تستمر في مشاريعها السكنية التنموية التي وصلت إلى كل مناطق المملكة وغطت احتياجات ألوف المواطنين / / .

ومضى معالي وزير الثقافة والإعلام نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي قائلا / / الحقيقة انا اشكر معالي الاستاذ عمرو الدباغ على صبره وعلى قدرته ورؤيته التي جمعت بين ماتملكه المؤسسة من ممتلكات والرغبة من القطاع الخاص في الاستثمار في هذه المدينة المباركة بإذن الله كما اشكر معالي المهندس عادل فقيه وبقية الاخوه الشركاء على قدرتهم على إنجاز رؤيا عملية يمكن تطبيقها بإذن الله على ارض الواقع / / .

من جانبه أكد معالي أمين محافظة جدة ورئيس مجلس إدارة مجموعة صافولا المهندس عادل فقيه أن المدينة ستصبح بإذن الله مشروعاً قائماً على أرض الواقع خلال السنوات القادمة، مشيراً إلى أنها تتميز بموقعها الخاص حيث تجتذب الزوار والحجاج والمعتمرين من شتى بقاع الأرض.

وكشف فقيه أن الخطوات العملية بدأت بتوقيع عقد بدء الأعمال الإنشائية في موقع المدينة بهدف تسوية وتنظيم مستويات الأرض وذلك من خلال إحدى الشركات الوطنية المختصة في هذا المجال، كما تم اختيار إحدى الشركات العالمية لتصميم البنية التحتية الذكية التي تتطلبها المدينة.

من جهته قال رئيس مجلس إدارة شركة مطوري مدينة المعرفة الاقتصادية إبراهيم العيسى أنه تم اختيار إحدى الشركات العالمية لتصميم البنية التحتية الذكية التي تتطلبها المدينة كما تم استلام جميع العروض من الشركات المسئولة عن تطوير البنى التحتية والخدمات المساندة، موضحاً أن المدينة أنهت كذلك استكمال المخططات الرئيسية والمخطط العام ووضع الخطة الإستراتيجية للتطوير، كما تم التوقيع على مجموعة الإتفاقيات مثل إتفاقية مع شركة أوراكل العالمية بهدف تطوير برامج الكومبيوتر التي سيتم تشغيلها بالمدينة، وأيضاً وقعت مذكرتا تفاهم مع شركة "إنتل" العالمية لتقنية المعلومات ومع منظمة "تي سي آي" المتخصصة في التطوير الإقتصادي وذلك لتمكين مدينة المعرفة لتكون مدينة متميزة في الصناعات المعرفية، وأضاف أن سير العمل يسير حسب الخطة الموضوعة لإستراتيجة التطوير.

وأبان العيسى أن الشركات المطورة أنهت أعمال الرفع المساحي للمشروع كما تم الانتهاء من الدراسات المرتبطة بالمخطط العام للمشروع وسلمت للهيئة العامة للاستثمار لاعتماد المخطط إلى جانب إعداد العقد الخاص بتنظيف الموقع وتجهيزه، مشيراً إلى المشروع سيحتوي على ما يقارب 200 فيلا و550 شقة سكنية ضمن المرحلة الأولى من المشروع، مبيناً أن المدينة أنهت عقد دراسات التأثيرات البيئية للمخطط العام وستبدأ في تنفيذ المرحلة الأولى والتي تقع في الشمال الغربي من المشروع على مساحة 1.2 مليون متر مربع حيث ستحتوي على مرافق القطاع المعرفي والسكني والسياحي والتعليمي.

وأشار العيسى إلى أن هذه المدينة الرائدة ستسهم بإذن الله في إيجاد فرص استثمارية لدعم التطوير الاقتصادي للمدينة المنورة بشكل خاص وللاقتصاد السعودي بشكل عام، مؤكداً أنها ستواكب تطلعات خادم الحرمين الشريفين حفظه الله لتكون معلما حضاريا لسكان وزوار المدينة المنورة وصرحاً وطنياً عالميا للتنمية الاقتصادية المبنية على الصناعات المعرفية.

من جهته أوضح معالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار الأستاذ عمرو الدباغ أنه بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين قامت الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع تحالف من المطورين الوطنيين بقيادة مجموعة صافولا ومشاركة شركة إدارة وإنماء المشاريع العقارية وشركة طيبة للاستثمار والتنمية العقارية والشركة الرباعية الدولية للتطوير العقاري لتأسيس هذا الكيان الاستثماري بالاشتراك مع مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي، مضيفاً أن هذا المشروع الحيوي يأتي ضمن سياسة تطوير مناطق المملكة المختلفة بناء على المميزات التنافسية التي تتمتع بها تلك المناطق.

وأضاف معاليه أن / / أمر خادم الحرمين الشريفين بتطوير مدينة اقتصادية في المدينة المنورة يعد دلالة على نظرته الثاقبة، حيث أن تطوير المشروع من شأنه أن يوفر فرصاً استثمارية عالمية المستوى من شأنها تحقيق نقلة نوعية في مستوى الخدمات المقدمة في المدينة المنورة / / .

وأكد الدباغ / / أن المدن الاقتصادية بالمملكة تأتي ضمن إستراتيجية الهيئة العامة للاستثمار التي نصت عليها رسالتها لتشجيع الاستثمار في قطاعات الطاقة والنقل والصناعات القائمة على المعرفة، مشيراً إلى أن مدينة المعرفة الاقتصادية تتمحور حول هدف الهيئة العامة للاستثمار لإيجاد فرص استثمارية في قطاع الصناعات المعرفية / / .

وبين أن المدينة / / اتخذت خطوات عملية في مجال التحول إلى مدينة ذكية من أبرزها التوقيع والاتفاق مع شركة COMPTIA لوضع المعايير ونوعية التدريب والتأهيل في مجال تقنية المعلومات حسب حاجة سوق العمل، إلى جانب التوقيع مع شركة I-TEL لوضع المعايير وإيجاد أجهزة UMPC لمدينة ذكية، وكذلك التوقيع مع شركة Oracle لتوظيف حلول لمتطلبات التشغيل وتأسيس أكاديمية أوراكل لتأهيل طلاب المعرفة في تقنية المعلومات، في حين تم الاتفاق مع إحدى الشركات العالمية لتصميم البنية التحتية الذكية / / .

أخبار متفرقة

هيئة تقنية المعلومات العمانية توقع مذكرة تفاهم مع «سيسكو»

مسقط / وكالات :

أعلنت هيئة تقنية المعلومات أنها ستتعاون مع شركة «سيسكو» العالمية في عدد من المجالات التقنية والفنية حيث سيقوم الدكتور سالم بن سلطان الرزيقي الرئيس التنفيذي لهيئة تقنية المعلومات ص بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع شركة «سيسكو» حول مجالات التعاون القادمة فيما سيوقع المذكرة من جانب الشركة سامر الخراط مدير عام «سيسكو» في منطقة الخليج وبحضور واين هال مديرها العام في منطقة جنوب الخليج.

ويأتي هذا التعاون ضمن جهود هيئة تقنية المعلومات المتواصلة على أكثر من صعيد لتنفيذ مبادرة عمان الرقمية وبناء مجتمع معرفي في السلطنة من أجل تقديم خدمات إلكترونية ذات جودة عالية للمواطنين والمقيمين على أرض السلطنة وتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وإيجاد المزيد من فرص التدريب والتأهيل للشباب العماني.

وستقوم شركة سيسكو التي تعد من الشركات الرائدة في العالم في مجال تقنية المعلومات من خلال هذا التعاون بتوفير الحلول المبتكرة في مجال تقنية المعلومات والاتصال وستتم الاستفادة من خبراتها في مجال توظيف التقنية الرقمية في قطاعات السياحة والصحة والتعليم والتجارة والصناعة والنقل والسلامة العامة وذلك من خلال استقدام المديرين التنفيذيين من «سيسكو» بشكل دوري لتقديم أوراق عمل حول آخر اتجاهات التكنولوجيا في دعم القطاعات المذكورة كما ستعمل «سيسكو» على توفير الحلول التقنية للهيئة والوزارات الحكومية وذلك من خلال عرض آخر الحلول المبتكرة في هذا المجال وتوفير برامج ودورات تدريبية متخصصة في أنظمة الشبكات.

كما ستشمل أوجه التعاون تبادل الزيارات وتوجيه الدعوه للسلطنة لحضور المؤتمرات العالمية في مجال تقنية المعلومات التي تنظمها «سيسكو» وكذلك تنظيم مؤتمرات تخصصية داخل السلطنة إضافة إلى استخدام مختبرات سيسكو من قبل فريق شبكة البنية الأساسية بالهيئة لغرض التدريب والأنشطة للتثبت من صحة الحلول المقترحة وأيضاً من خلال العلاقة الاستراتيجية بين الهيئة و(سيسكو) ستتاح الفرصة لكبار موظفي الهيئة وسيسكو لمناقشة وتبادل الخبرات في مجال أفضل الممارسات لتنفيذ عُمان الرقمية. وسيسهم هذا التعاون في دعم جهود هيئة تقنية المعلومات الرامية لبناء بنية أساسية ذات جودة عالية لمجتمع عمان الرقمي وتطوير مشاريع الحكومة الإلكترونية وتمكين كافة المؤسسات الحكومية من التواصل فيما بينها بشكل سهل وسريع وتبادل البيانات والمعلومات عبر شبكة إلكترونية آمنة وموثوقة وبالتالي تقديم خدمات أفضل للمواطنين والمقيمين على أرض السلطنة.

الأمانة العامة لاتحاد غرف دول المجلس توقع مذكرة تعاون مع أكاديمية الإمارات

مسقط / متابعات:

أكدت الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة إعادة هيكلة وتنظيم سوق العمل في دول المنطقة من خلال منح القطاع الخاص دورا أساسيا في توظيف الأيدي العاملة الوطنية.

وأوضح الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم حسن نقي بمناسبة توقيع مذكرة تعاون مع أكاديمية الإمارات أن توقيع هذه المذكرة يهدف الى تعميق التعاون بين الجانبين من أجل تبادل الخبرات في مجال تدريب وتأهيل مواطني دول المجلس والنظر في إنشاء مركز خليجي للتدريب في الدمام بالمملكة العربية السعودية وهو مقر الأمانة العامة للاتحاد وذلك نظرا لما تملكه الأكاديمية من تجارب في مجال التدريب وتوطين الوظائف منطقة الخليج خاصة في الأمارات حيث عملت الأكاديمية على توفير فرص وظيفية لكافة الخريجين الإماراتيين وتمتع البرامج التي تقدمها بالكفاءة والمرونة.

وأكد حسن نقي على ان إعادة هيكلة سوق العمل في دول مجلس التعاون يتطلب منح القطاع الخاص دورا مهما في عملية التوظيف وتحديد نوعية ومستوى الأيدي العاملة التي يحتاجها لاستمرار مسيرة التنمية والنمو في دول المنطقة بالإضافة الى تطوير أنظمة التعليم ومناهجه وتطوير معاهد التدريب وتعزيزها خاصة معاهد العلوم التطبيقية واستقطاب الأيدي العاملة الأجنبية وتوظيفها والقضاء على ظاهرة الأيدي الاجنبية السائبة وزيادة معدلات إسهام المرأة في العمل ودراسة الانماط والتقاليد الاجتماعية وتأثيرها في عزوف الشباب الخليجي عن بعض الوظائف المتوافرة.